الدخل القومى فى مصر

١٩٥٠

للدكتور محمود أمين أنيس

لاقت تقديرات الدخل الأهلى اهتماما كبيرا وكان لنشر التقديرات السابقة أثرها فى تشجيع الباحثين على مواصلة هذه الدراسة . وكانت السلسلة الأولى لهذه التقديرات عن السنوات ١٩٣٧ — ١٩٤٥ ولم يكن من المتيسر متابعة التقديرات سنة بعد أخرى لعدم وفرة البيانات الاحصائية . وكانت أقرب سنة يمكن أن تتوافر فيها البيانات الإحصائية المطلوبة هى سنة ١٩٥٠ . وقد اتبعت لتقدير الدخل الأهلى فى هذه السنة نفس الطريقة التى اتبعت فى التقديرات السابقة حتى تسهل عملية المقارنة بين الأرقام وهى الطريقة الثلاثية — الدخل — الانتاج — الاتفاق .

وكنت آمل أن تكون العملية الجديدة أسهل والتقديرات أيسر منالا إذ بعد خمس سنوات كنت أتطلع إلى تحسين ملموس فى البيانات الاحصائية من حيث وفرتها وصحتها ولكنى آسف إذ تبين لى ليس فقط عدم تقدم طرق جمع احصاءات الدخل الأهلى بل اتضح لى مع الأسف الشديد أن كثيرا من البيانات أصبح الحصول عليها أبعد منالا مما كان فى السنوات السابقة مما جعل مهمتى فى جمع هذه البيانات أشق وأصعب .

دكتور

محمود أمين أنيس

الإدارة العامة للشئون المالية والاقتصادية

وزارة المالية

مصادر البحث

فيما يلى المصادر التى أمكن الاعتماد عليها فى الحصول على البيانات الاحصائية :

(١) تعداد السكان عام ١٩٤٧ وعام ١٩٣٧ .

(٢) إحصاء الإنتاج الصناعى لعام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٤ .

(٣) إحصاءات الإنتاج الزراعى التى تنشرها مصلحة الإحصاء ووزارة الزراعة.

(٤) إحصاء الأجور وساعات العمل لسنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٤٥ .

ولا تزال أوجه النقص فى إحصاءات الدخل الأهلى كثيرة ومنها عدم وفرة البيانات الإحصائية الصحيحة المتعلقة بالعناصر الآتية :

(١) إيجارات الأراضى الزراعية والمبانى .

(٢) الأجور المدفوعة فى الزراعة والأرباح الزراعية .

(٣) الأرباح التجارية والصناعية .

(٤) المرتبات والأجور بصفة عامة .

وقد دل البحث على أن التقدير للدخل الأهلى فى مصر باتباع الطريقة الثلاثية ، حيث لايتوافر الكثير من البيانات الاحصائية ، مميزات كبيرة . بل إن فائدتها فى هذه الحالة أكثر من فائدتها فى البلاد التى تتوافر فيها هذه البيانات ، إذ أن اتباع أكثر من طريقة واحدة فى التقدير يكون بمثابة نوع من المراجعة للتأكد من صحة النتائج ، كما أن ذلك يمكننا من الاستفادة من جميع البيانات الموجودة .

ودل البحث أيضا على ضرورة وجود تقديرات دقيقة للدخل وأهمية ذلك لأغراض الحكومة فى وضع السياسات الانشائية والقيام بمشروعاتها العمرانية والاقتصادية .

إلا أنه من ناحية أخرى وضح لى بجلاء مرة أخرى ، مدى النقص الموجود فى احصاءات الدخل الأهلى الموجودة الآن . ولذا يجب المبادرة فورا الى استكمال هذا

النقص بتوفير الاحصاءات اللازمة حتى يمكننا الوصول الى تقديرات أدق .

ولا أود أن أقترح ، من طرق العلاج ، جمع بيانات احصائية عامة وشاملة لجميع المسائل المتعلقة بالدخل الأهلى لاستحالة تحقيق ذلك فى الوقت الحاضر على الأقل ، بل اقترح الالتجاء إلى البحث عن طريق العينات على أن تتوافر فيها جميع شروط العينات المثاليـة . فمثلا يمكن الالتجاء إلى العينات فى تقدير الأجور والإيجارات الزراعية والدخل المهنى والأرباح التجارية والصناعية ، كما يمكن أيضا الاعتماد على نتائج العينات كنوع من المراجعة على نتائج الانتاج الزراعى فى السنوات التى لا يجرى فيها التعداد الزراعى كما إنه لا يغيب عن القارىء أهمية جمع الاحصاءات الصحيحة المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة ولا يتطلب ذلك الا بذل جهد صغير من قبل مصلحة الضرائب .

وحاولت فى هذا البحث ، كسابقه ، الاستفادة بقدر الإمكان من جميع البيانات الإحصائية الموجدة ، وفى حالة قصور البيانات فى ناحية من النواحى فضلت وضع قيمة تقديرية على إغفال التقدير كلية أو القعود دون إتمام العملية .

وإنى أرجو أن يسهل متابعة بحثى فى موضوع الدخل الأهلى فى مصر بعض الصعاب التى تعترض سـبيل الباحث ويجعل الهيئات المختصة تعمل إلى استكمال أوجه النقص .

ومهما كانت درجة الخطأ فى النتائج ، فانى أعتقد أن معالجتى لموضوع الدخل الأهلى فى مصر أنارت الطريق فى كثير من المسائل . وإنى آمل أن تقبل الهيئات الحكومية على أرقام الدخل لتستعملها فى وضع سياستها الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل ولا شك أنه كلما كانت التقديرات دقيقة كلما أمكن وضع سياسة الحكومة على أسس أكثر ملاءمة .

***

يتناول هذا البحث تقدير الدخل الأهلى والإنفاق العام بمختلف مصادرها وذلك لعام ١٩٥٠ مقارنة بالسنوات السابقة . والغرض الأساسى من ذلك هو السير فى

طريقة مماثلة للطرق المتبعة فى البلاد الغربيـة ، مع تعديلها بحيث تتناسب وطبيعة الأرقام والبيانات الاحصائية الموجودة فى مصر .

ولم يتناول البحث إلا القليل من التحليل الاقتصادى للنتائج ، إلا أن موضوع تقدير القيمة المخصصة للدخل لم يغفل ، فعدلت النتائج باستخدام رقم قياسى مناسب ، وغير خاف أنه لا يمكن استخدام أرقام الدخل الأهلى للدلالة على تطور الحالة الإقتصادية إلا إذا عدلت بحيث يستبعد أثر ارتفاع الأسعار . ولهذه المسألة أهميتها الخاصة فى سنى الحرب وما بعدها حيث زادت أثمان الحاجيات زيادة كبيرة .

***

اتبعت فى تقدير الدخل الأهلى ثلاث طرق :

(١) طريقة الدخل — وتتناول تقدير دخل جميع الأفراد والجماعات المقيمين عادة فى مصر من جميع المصادر وذلك مقابل الخدمات التى يمكن تقدير قيمتها نقداً.

(٢) طريقة الإنفاق — وتتناول تقدير قيم السلع والخدمات التى يشتريها الأفراد والجماعات .

(٣) طريقة الفائض — وتشمل تقدير قيم جميع السلع والخدمات التى يقوم بإنتاجها السكان المقيمون عادة فى مصر .

طريقة التقدير

استبعدت المدفوعات المحولة من الدخل الأهلى على أساس أنها ليست مقابل أداء خدمات . بل تدفع للأفراد دون مقابل . ومثال ذلك فائدة الدين العام والمعاشات وما تدفعه الحكومة للأفراد كاعانات العجز والمرض والتبطل وغيرها من المدفوعات المحولة بين الدولة والأفراد .

وأدخلت ايجارات الأراضى الزراعية والأملاك المبنية وقدرت القيمة الإيجارية فى حالة ما إذا كان الساكن مالكا .

واستبعدت لاعتبارات عملية ، خدمات ربات المنازل بينما أدخل فى الاعتبار قيمة ما يدفع للخدم لأداء الخدمات المنزلية .

أما ما يستهلكه الفلاح وأسرته من ناتج أرضه فقدرت قيمته على أساس مايدفع مقابل ذلك فى الأسواق . ولم يمكن القصور بالبيانات الإحصائية — تقدير قيمة ذلك على حدة .

ويقصد بالدخل الخاص مجموع دخل الأفراد والهيئات من جميع المصادر حتى ولم تكن هناك خدمات أديت . ويتضمن الدخل الخاص على هذا الأساس المدفوعات المحولة « وأرباح الشركة غير الموزعة » إلا أنه لا يشمل ، من جهة أخرى ، إيرادات الدولة من استغلالاتها الاقتصادية .

ويعرف الدخل الشخصى الممكن التصرف فيه بأنه الدخل الخاص بعد دفع ضرائب الدخل المختلفة ، وبعد استبعاد الأرباح غير الموزعة .

الدخل والانفاق

ادرجت النتائج فى أربعة جداول رئيسية . واستقيت البيانات الإحصائية من المصادر الآتية :

(١) النشرات الإحصائية المختلفة التى تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد .

(٢) ميزانية الدولة والحساب الختامى .

(٣) بعض أبحاث قامت بها وزارتا الشئون الاجتماعية والزراعة لتقدير قيمة الأجور والإيجارات الزراعية .

وقدرت إيجارات الأملاك المبنية على أساس المتحصل من العوائد .

ونظراً لعدم وفرة البيانات الخاصة بالضريبة على الإيراد العام فقد صادف تقدير الأرباح والاستثمارات صعوبات جمة . وقد شرحت طريقة التقدير بالتفصيل فيما بعد .

واعتبرت الفائدة هنا ما يدفع عن العقود المودعة فى البنوك وغيرها من هيئات

الادخار واستبعدت فائدة الدين العام من الدخل الأهلى بينما أضيفت قيمتها إلى الدخل الخاص .

الجدول الأول — الدخل الأهلى

نوع الدخل	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠
الايجار	٣٥	٤٧	٩٠	١٣٠
الأملاك المبنية (١)	١٣	١٥	١٦	٤٠
الأرباح والفوائد	٦٣	١٤١	٢٠٣	٣٣٠
المرتبات والأجور (٢)	٥٣	١١٨	١٨٥	٣٢٥
إيراد الحكومة (٣)	٦	١١	١١	٢٠
	١٧٠	٣٣٢	٥٠٤	٨٤٥
الأرباح غير الموزعة	--	٧	١٣	١٠
أخطاء فى التقدير	٢-	١٣-	١٥-	٥+
	١٦٨	٣٢٦	٥٠٢	٨٦٠

١) استبعد من إيجار المبانى ما يقابل مصاريف الصيانة والترميمات .

٢) تشمل الأجور العينية .

٣) إيرادات الحكومة من مباشرتها بعض الأعمال التجارية كايرادات السكك الحديدية الحكومية وكذلك إيراد عمليات تشغيل النقود وإصدار البنكنوت ثم الأتاوات التى تحصل عليها من شركات المناجم والبترول .

والمقصود بالأرباح هنا ، الأرباح الصافية بعد خصم المصروفات المختلفة وأدرجت الأرباح قبل خصم ضرائب الدخل المختلفة .

الجدول الثانى — الدخل الأهلى (نسب مئوية)

نوع الدخل	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠
إيجارات الأراضى والأملاك المبنية	٢٨٫٧	١٨٫٧	٢١٫٠	٢١
الأرباح والفوائد	٣٦٫٥	٤٢٫٤	٤٠٫٠	٣٨
المرتبات والأجور	٣١٫٢	٣٥٫٦	٣٦٫٨	٣٨
إيراد الحكومة	٣٫٦	٣٫٣	٣٫٢	٣

الجدول الثالث — الانفاق العام (مليون جنيه)

نوع الانفاق	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠
المصروفات الشخصية على السلع والخدمات	١٤٨	٢٢٨	٣٢٦	٦٥٠
مصروفات الهيئات العامة على السلع والخدمات	٢٧	٤١	٨٠	١٧٨
المدخرات	٨	٧٦	١٣٢	١١٣
الانفاق العام مقوماً بسعر السوق	١٨٣	٢٥٤	٥٢٨	٩٤١
الاعانات	٣	٣	١٠	١٢
ناقصاً الضرائب غير المباشرة	١٨	٢٢	٣٦	٩٣
الانفاق العام مقوما بسعر التكلفة	١٦٨	٣٢٦	٥٠٢	٨٦٠

١) يرجع ارتفاع نسبة المرتبات والأجور فى عام ١٩٥٠ إلى رقم الدخل الأهلى عنها فى السنوات السابقة إلى أن استخدام نتائج البحث الذى قام به الدكتور أحمد حسين والدكتور العدوى فى استخراج متوسط الأجر للفرد المشتغل بالتجارة فى تقدير الأجور المدفوعة للمشتغلين فى الادارة العامة والخدمات الاجتماعية وتعتبر فئات هذه الأجور مرتفعة بالنسبة لفئات الأجور فى السنوات السابقة لعام ١٩٥٠

حيث استخدمت طرق تقديرية فى حساب الأجور والمرتبات المدفوعة للمشتغلين فى الصناعات المختلفة .

منها ١٦ مليون قيمة الذهب النقدى و ١٥ مليون جنيه قيمة الذهب والأحجار الكريمة التى استوردت للأغراض الخاصة وذلك عدا القطن الذى لم يصدر حتى نهاية عام ١٩٥٠ .

تبين الأرقام المتقدمة ما يصرف من الدخل الأهلى على أبواب الانفاق الهامة فالفرد يتصرف فى دخله على ثلاثة طرق مختلفة : بانفاق جزء منه على مختلف أنواع السلع والخدمات المعدة للاستهلاك ، وبدفع جزء منه إلى الدولة فى شكل ضرائب ثم بادخار الباقى منه .

ودخل الفرد من الاشتراك فى إنتاج السلع أو أداء الخدمات سواء أ كان مرتباً أو أجراً أو ربحاً أو فائدة .. ماهو إلا نتيجة لما ينفق فى الحصول على هذه السلع والخدمات .

ويشمل للانفاق الشخصى هنا جميع ما ينفقه الأفراد على البضائع والخدمات مقوما بالأسعار التى يدفعها المستهلك سواء اشتريت هذه البضائع والخدمات نقداً أو عيناً . وعلى ذلك فأرقام الانفاق الشخصى تشمل الضرائب غير المباشرة وغيرها من الرسوم التى تدخل قيمتها فى تحديد أسعار التجزئة إلا أن هذه الأرقام لا تشمل الاعانات التى تدفعها الدولة لخفض نفقات المعيشة .

وتشمل المصروفات الشخصية جانباً من مصروفات القوات المتحالفة فى سنين الحرب والجيوش البريطانية فى مصر على مختلف أنواع السلع والخدمات .

وأدرجت مصروفات الحكومة على حدة . وهى تشمل جميع المصروفات الناتجة من حاجتها المباشرة للسلع والخدمات . إلا أن ذلك لا يعتبر مقياساً صحيحاً لما يمكن للدولة التصرف فيه من إيرادها المعتاد ، إذ تلجأ الدولة أحياناً للحصول على حاجاتها إلى الاقتراض أو ببيع بعض ممتلكاتها ، ولم يدخل فى مصروفات الحكومة هنا الاعانات السابق الاشارة إليها إذ أنها أدرجت على حدة .

أما المدخرات فقدرت بطرح رقم الانفاق العام من رقم الدخل الأهلى (١) ولم يمكن لقلة البيانات الاحصائية . تقدير ذلك تقديراً مستقلا .

واستبعدت الضرائب غير المباشرة من رقم الانفاق مقدماً بسعر السوق للوصول إلى تقدير الانفاق بسعر التكلفة .

ويلاحظ القارىء أن الجدولين الأول والثانى متماثلان . فيظهر بوضوح موضع المرتبات والأجور . والجدول الثالث ، إذ أن مجموع المرتبات والأجور التى تدفعها الدولة لموظفيها (البند ٢ من الجدول) الثالث يدخل ضمن المرتبات والأجور فى الجدول الأول . كما تدخل الايجارات فى البند الأول من الجدول الثالث .

الدخل الخاص

يعرف الدخل الخاص بأنه مجموع الدخل نقداً أو عيناً من مختلف المصادر للأشخاص المقيمين عادة فى الدولة . وعلى ذلك يمكن تقدير الدخل الخاص باستبعاد دخل الحكومة من الحكومة وإضافة المدفوعات المحولة (جدول ٤) .

وعند تقدير الاستهلاك الاجمالى للحاصلات الزراعية طرح من المحصول التقاوى والبذور وكذلك كمية الصادر ، بينما أضيف مقدار الوارد وخصم التالف من المحصولات نتيجة للآفات أو التخزين أو الرطوبة أو غيرها .

واستخدمت أسعار التجزئة فى أسواق القاهرة لتقدير قيمة المستهلك من المواد الغذائية .

---

(١) راجع الجدولين الأول .

الجدول الرابع

الدخل الأهلى الخاص والدخل الشخصى (بملايين الجنيهات)

بيان	١٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٥٠
الدخل الأهلى	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢	٨٦٠
إيراد الحكومة	٦	٧	٨	١١	١١	١٤	١١	٢١
	١٦٢	١٨٤	٢٢٥	٣١٥	٣٧٩	٤٥٠	٤٩٢	٨٣٩
المدفوعات المحولة	٦	٦	٦	٧	٩	٩	٨	١٠
الدخل الخاص قبل دفع الضرائب	١٦٨	١٩٠	٢٣١	٣٢٢	٣٨٨	٤٥٩	٤٩٩	٨٤٩
ناقصاً مجموع الضرائب المباشرة	٧	٩	١٠	١٣	١٩	١٩	٢٠	٣١
الدخل الخاص بعد دفع الضرائب	١٦١	١٨١	٢٢١	٣٠٩	٣٦٩	٤٤٠	٤٧٩	٨١٨
ناقصاً الأرباح غير الموزعة	—	—	—	٧	٧	١٣	٥	—
الدخل الشخصى الممكن التصرف فيه	١٦١	١٨١	٢٢١	٣٠٢	٣٦٢	٤٢٧	٤٧٤	٨١٨

نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصى (٪)

الضرائب المباشرة	٧	٩	١٠	١٣	١٩	١٩	٢٠	٣١
« غير المباشرة	١٨	١٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٣٦	٩٣
الاعانات	٣	٣	٣	٣	٦	٥	١٠	١٢
مجموع الضرائب ناقصاً الاعانات	٢٢	٢٤	٢٧	٣٢	٣٥	٤٣	٤٦	١١٢
نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصى	١٣٫٦	١٣٫٣	١٢٫٢	١٠٫٦	٩٫٧	١٠٫٠	١٠٫٠	١٤

توزيع الانفاق العام بسعر السوق على الأبواب المختلفة (نسب مئوية)

الانفاق الشخصى على							
السلع والخدمات	٨١ر٠	٧١ر٢	٦٦ر٨	٦٦ر٠	٦٦ر٨	٥٩ر٨	٦١ر٨ ٧٢
ما تنفقه الحكومة	١٤ر٦	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٠	١٤ر٠	١٣ر٢	١٥ر٢ ٢٠
الادخار	٤ر٤	١٦ر٠	٢٠ر٤	٢٢ر٠	١٩ر٢	٢٧ر٠	٢٣ر٠ ٨

الجدول الخامس

إنفاق الدخل الشخصى فى الأبواب المختلفة بالأسعار الجارية (بملايين الجنيهات)

أبواب الانفاق	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٥٠
المواد الغذائية	٩٣ر٧	١٠١ر٠	١٠٦ر١	٢٥١ر٨	١٧٤ر٧	١٨٤ر٥	٢٠٨ر٠	٣٤٨
السجاير والدخان	١٢ر٤	١٢ر٩	١٣ر٨	١٩ر٩	٢٦ر٥	٢٩ر٠	٣٣ر٤	٣٧
المشروبات	٥ر٠	٧ر٠	٧ر٠	٩ر٠	١ر١	١ر٧	٢ر٤	٨
الملابس	١١ر٠	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٠	٢١ر٠	٢٢ر٠	٢٥ر٠	١٠٠
إيجار المساكن	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٥	١٣ر٠	١٣ر٠	٣٥
أبواب إنفاق أخرى مختلفة	١٨ر٤	١٩ر١	٢٠ر٥	٢٨ر٠	٣٥ر١	٣٦ر٨	٤٥ر٢	١١٥
الادخار الشخصى	١٣ر٠	٣٣ر٤	٥٥ر١	٧٧ر٤	٩١ر١	١٤٠ر٠	١٣٩ر٦	١٧٥
الدخل الشخصى	١٦١ر٠	١٨١ر٠	٢٢١ر٠	٣٠٢ر٠	٣٦٢ر٠	٤٢٧ر٠	٤٦٦ر٦	٨١٨

أهم أبواب الانفاق الشخصى (نسب مئوية)

المواد الغذائية :							
الألبان ومنتجاتها	٦ر٦	٧ر٠	٦ر٨	٧ر١	٩ر٥	١٠ر٥	٩ر٨ ٦ر٠
اللحوم والأسماك	٦ر٨	٧ر٢	٩ر٠	٩ر٣	١٠ر٢	١٠ر٦	١٢ر٠ ١٣ر٠
الخبز	٣٤ر٤	٣٣ر٦	٣١ر٧	٣٢ر٦	٢٩ر٢	٢٤ر٥	٢٦ر٦ ١٣

موادغذائيةأخرى	٨ر١٤	٢ر١٤	٩ر١٥	٤ر١٧	٢ر١٥	٧ر١٦	٦ر١٥	٠ر٢٤
مجموع المواد الغذائية	٦ر٦٢	٠ر٦٢	٤ر٦٣	٤ر٦٦	١ر٦٤	٣ر٦٢	٠ر٦٤	٠ر٦٥
الدخان والسجاير	٤ر٨	٨ر٨	٢ر٨	٧ر٨	٧ر٩	٩ر٩	٢ر١٠	٧ر٥
إيجار المساكن	١ر٨	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٥	٧ر٤	٤ر٤	٠ر٤	٤ر٥
الشاى والقهوة والمشروبات	٥ر٣	٠ر٤	٩ر٣	٨ر٣	٧ر٣	٨ر٣	٨ر٤	٩ر٣٢
أبواب إنفاق أخرى	٤ر١٧	٢ر١٥	٢ر١٨	٠ر١٧	٨ر١٧	٤ر٢٠	٥ر١٨	

يلاحظ القارىء من الجدول الخامس وجود زيادة كبيرة فى أرقام الاستهلاك ويرجع ذلك على الأخص إلى ارتفاع الأسعار . ويبين الجدول التالى التقلبات الحقيقية ، فى ذلك الجدول قدرت جميع المواد الغذائية بأسعار ١٩٣٩ ويتضح من الأرقام المعدلة أنه لم يكن هناك زيادة حقيقية ملموسة فى الاستهلاك . وأن تضخم الأرقام فى سنين الحرب وما بعدها لم يكن إلا نتيجة لموجة ارتفاع الأسعار . وإذا أضفنا إلى ذلك عاملا هاماً وهو ازدياد السكان وضح لنا بجلاء مدى هبوط مستوى المعيشة لغالبية السكان فى السنين الأخيرة .

تقدير قيمة الانفاق الشخصى على المواد الغذائية مقوماً بأسعار ١٩٣٩

	١٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	١٩٥٠
القيمة بملايين الجنيهات	٩٤	٨٧	٨٤	٩٦	٩٢	٨٨	٩٧	١٠٤
نسب مئوية	١٠٠	٩٤	٩٠	١٠٣	٩٩	٩٥	١٠٤	١١٠

تقدير قيمة الفائض

يمكن تعريف الدخل الأهلى فى سنة معينة بمجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الناتجة فى بحر هذه السنة .

مصادر البيانات الاحصائية :

١) نشرات وزارة الزراعة ومصلحة الاحصاء والتعداد عن مساحة الأراضى المزروعة وغلة الفدان والانتاج الحيوانى .

٢) التعداد الزراعى لعام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٩ .

٣) الأسعار الرسمية لتجارة الجملة .

٤) إحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٤٤ وعام ١٩٤٧ .

الفائض الزراعى هو الانتاج الصافى للمحصولات الزراعية سواء استهلكه المزارع أو باع جزءاً منه أو استبدل به سلعاً أخرى .. ويمكن تقدير قيمة الفائض الزراعى بخصم المصروفات الزراعيـة كثمن البذور والسماد والعلف . . . من قيمة المحصول الاجمالية .

أما الفائض الصناعى فيقدر باستبعاد مصروفات الانتاج المختلفة من قيمة الانتاج الصناعى الاجمالية .

وعلى أساس هذا التعريف الجديد يختلف رقم الدخل الأهلى الخاص قبل دفع الضريبة فى أن رقم الدخل الأهلى لا يشمل المدفوعات المحولة . ويمكن تسمية الدخل فى هذه الحالة « الدخل الأهلى حسب سعر التكلفة » .

الجدول السادس ـ الناتج الأهلى ـ تقدير قيمة الفائض

بيان	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥١
الانتاج الزراعى	٦٢	٦٢	٦٩	٩٣	١١٠	١٣٠	١٤٧	٢٨٠	٣٠٠
الانتاج الحيوانى	١٩	٢٠	٢٣	٣٧	٤٧	٥٧	٧٠	٩٤	٩٢
الانتاج الصناعى	١٣	١٧	٢٦	٣٧	٤٦	٥٧	٥٤	١٠٥	١٣٠
الفائض التجارى وخدمات النقل	١٧	٢٥	٣٣	٤٧	٥٨	٦٩	٦٥	١٥٠	١٧٠
الادارة العامة والخدمات الاجتماعية									
والمهن الحرة	٢٦	٣١	٣٧	٥٠	٦٢	٧٣	٨١	١١٥	١٢٥
الخدمات الشخصية	٨	٩	١٠	١٢	١٥	١٦	١٦	٣٥	٤٣
ايجار المبانى	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	١٧	١٣	٤٠	٥٠
خدمات أخرى	٩	١٢	١٧	٢٥	٣٢	٣٨	٤٢	٦٠	٨٥
خدمات أديت للخارج	—	—	—	—	—	—	—	-١٤	-١٩
المجموع الكلى	١٦٦	١٨٨	٢٢٧	٣١٤	٣٨٣	٤٥٣	٤٨٨	٨٦٥	٩٢٦
أخطاء فى التقدير	٢	٣	٦	١٢	٧	١١	١٤	٥	
الناتج الأهلى الصافى بسعر التكلفة	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٢٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢	٨٦٠	

نسبة مئوية

	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥١
الانتاج الزراعى	٣٨	٣٠	٣٠	٣٣	
الانتاج الحيوانى	١١	١٢	١٤	١١	
الانتاج الصناعى	٨	١٢	١١	١٢	
الفائض التجارى وخدمات النقل	١١	١٥	١٣	١٧	

	١٩٣٩	٩٤٢	٩٤٥	٩٥٠	٩٥١
الادارة العامة والخدمات الاجتماعية والمهن الحرة	١٥	١٦	١٦	١٣	
الخدمات الشخصية	٥	٤	٣	٤	
ايجار المبانى	٧	٣	٣	٥	
خدمات أخرى	٥	٩	١٠	٥	

القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى والصناعى

يبين الجدول التالى القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى والصناعى وقدرت القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى بتقدير قيمة جميع المحصولات الزراعية بأسعار ١٩٣٩ أما فيما يختص بقيمة الانتاج الصناعى فقد استخدمت بعض الأرقام القياسية لأسعار المواد الصناعية للوصول إلى الأرقام الحقيقية للانتاج .

القيم بملايين الجنيهات

السنة	القيمة بالأسعار الجارية			القيمة بأسعار ١٩٣٩			قيمة الانتاج الزراعى والصناعى الصافى	
	الانتاج الزراعى		الانتاج الصناعى	الانتاج الزراعى		الانتاج الصناعى	بالأسعار الجارية	بأسعار ١٩٣٩
	الاجمالى	الصافى	الصافى	الاجمالى	الصافى	الصافى		
١٩٣٩	٨٥	٥٤	١٣	٨٥	٥٤	١٣	٦٧	٦٧
١٩٤٠	٨٠	٤٧	١٧	٨٠	٤٩	١٥	٦٤	٦٤
١٩٤١	٩٧	٦١	٢٦	٧٦	٤٧	١٨	٨٧	٦٥
١٩٤٢	١٤٦	٨٨	٣٧	٦٧	٤٠	٢٠	١٢٥	٦٠
١٩٤٣	١٥٩	٩٦	٤٦	٦٤	٣٩	٢٠	١٤٢	٥٨
١٩٤٤	١٩٤	١١٨	٥٧	٦٧	٤٣	٢٠	١٧٥	٦٣
١٩٤٥	٢٢٧	١٣٨	٥٤	٦٦	٤٤	١٨	١٩٢	٦٢
١٩٥٠	٣٨١	٢٨٠	١٠٥	١١٠	٨٣	٣٠	٣٨٥	١١٣

تفصيلات إحصائية

الأجور

الأجور المدفوعة فى الزراعة :

اعتبر عاملا زراعياً كل من يشتغل بالزراعة سواء لحسابه الخاص أو لحساب غيره . ويشمل الأجر هنا كل ما يدفع للعامل نقدا أو عينا .

ولتقدير متوسط أجر العامل الزراعى اتخذ أساسا لذلك نتائج البحث الذى قامت به مصلحة الفلاح لهذا الغرض فى عام ١٩٥٠ فقد طلبت المصلحة من الاخصائيين الزراعيين فى مختلف المراكز الاجتماعية جمع البيانات اللازمة عن الأجور المدفوعة فى الزراعة . وقد جمعت هذه البيانات من مختلف المديريات وأرسلت الاستمارات إلى الإدارة العامة لتبويبها وتلخيصها . وقد راعت المصلحة جمع البيانات فى المواسم المختلفة حتى لا يتأثر الأجر ارتفاعا وانخفاضا بالموسم ، كما أخذ فى الاعتبار عدد الأيام التى يشتغلها العمال فى المواسم الثلاثة الشتوى والصيفى والنيلى .

وفيما يلى بيان بملخص نتائج هذا البحث :

المديرية	متوسط الأجر فى اليوم — الوجه البحرى		المديرية	متوسط الأجر فى اليوم — الوجه القبلى	
	الرجل	البنت أو الولد		الرجل	البنت أو الولد
	مليم	مليم		مليم	مليم
الدقهلية	١٢٧	٧٣	الجيزة	١٢٩	٥٨
الغربية	١٢٩	٧٥	الفيوم	٠٩٥	٥٠
البحيرة	١١٥	٦٢	بنى سويف	١٠٥	٥٧
الشرقية	١٢٠	٧٤	المنيا	١٠٠	٦٠
المنوفية	١٠٧	٥٧	جرجا	١٠٠	٦١
القليوبية	١٣٠	٦٠	أسيوط	١٥٠	٨٧
			قنا	٠٩٨	٤٧
			أسوان	١١٣	٥٠

ولاستخراج متوسط يمثل الأجر فى جميع المديريات رجحت هـذه المتوسطات بنسبة عدد السكان فى كل مديرية . وعلى هـذا الأساس بلغ متوسط أجر العامل المشتغل بالزراعة ١١٨ مليما للرجل و ٦٥ مليما للولد أو البنت .

الأيدى العاملة فى الزراعة :

يبين الجدول التالى الأيدى العاملة اللازمة لزراعة جميع المحاصيل الزراعية على أساس حاجة كل فدان وعلى أساس المساحة المزروعة من كل محصول وذلك عن عام ١٩٤٩ — ١٩٥٠ .

المحصول	المساحة المزروعة	الأيدى العاملة للفدان الواحد		الأيدى العاملة لكل المساحة المزروعة	
	١٠٠٠ ف	رجل	ولد	رجل	ولد
				١٠٠٠	١٠٠٠
القمح	١ر٣٧٢ر٠	١٩	٤	٢٦ر٠٠٠	٥ر٥٠٠
الشعير	١٢٧ر٠	١٥	٢	١ر٧٥٠	٣٥٠
الفول	٣٥٥ر٠	١٦	١	٥ر٦٨٠	٣٥٥
بصل	٣٧ر٠	٣٢	٥٩	١١٧	٢١٥
حلبة	٥٢ر٠	١٤	٢	٧٤٢	١٠٦
برسيم	٢ر١٨٥ر٠	٢٢	٢	٤٨ر٠٠٠	٤ر٢٧٠
عدس	٨١ر٠	١٢	٢	٩٧٢	١٦٢
القطن	١ر٩٧٤ر٠	٤٧	٦٩	٩٢ر٧٨٠	١٣٦ر٢٠٠
قصب السكر	٨١ر٥	٧١	١٠	٥ر٨٠٠	٨٠٠
أرز	٧٠٠ر٠	٣٢	٤٣	٢٢ر٤٠٠	٣٠ر١٠٠
فول سودانى	٢٥ر٠	٢٥	٢٨	٨٧٥	٧٠٠
ممسم	٢٨ر٦	١٣	٥	٣٧١	١٤٣
أذرة عويجة	٣٩٣ر٠	٥٢	١٠	٢٠ر٤٤٠	٤ر٠٠٠
أذرة شامى	١ر٤٥٠ر٠	٢٦	١٢	٣٧ر٧٠٠	١٧ر٤٠٠
محاصيل أخرى	٣٣٦ر٠	٣٦	٦	١٢ر٦٠٠	٢ر٠٠٠

وبذلك يكون مجموع الأجور المدفوعة فى الزراعة ٥٠ مليون جنيه تقريباً .

وقدرت الأجور الزراعية بطريقة أخرى وذلك على أساس عدد المشتغلين بالزراعة وعدد الأيام التى يشتغلها العمال الزراعيين فى العام ، وهذه الأخيرة تقدر بحوالى ١٢٠ يوماً فى السنة . أما عدد المشتغلين بالزراعة فيقدر عددهم حسب نتائج تعداد السكان لعام ١٩٤٧ بحوالى ٤ر٢٠٠ر٠٠٠ وباستخدام متوسط أجر العامل السابق استخراجه نجد أن الأجور الزراعية تبلغ حوالى ٥٠ مليون جنيه أيضاً .

الأجور المدفوعة فى الصناعة :

قدر مجموع الأجور المدفوعة للمشتغلين بالصناعة على أساس متوسط الأجر للعامل حسب نتائج إحصاء الأجور وساعات العمل وعلى أساس عدد الأيام التى يشتغلها العامل فى السنة .

وبالرجوع إلى إحصاء الأجور وساعات العام فى يوليه ١٩٥٠ ، نجد أن متوسط أجر المشتغل بالصناعة ١٧١ قرش ، وعدد الأسابيع التى يشتغلها العامل فى السنة ٤١ أسبوعاً .

وبالرجوع إلى نتائج تعداد السكان لعام ١٩٤٧ ، نجد أن عدد المشتغلين بالصناعة واستغلال المناجم والمحاجر والملاحات ٧٢٢ر٠٠٠ .

وبذلك تكون جملة الأجور المدفوعة فى الصناعة والمحاجر والملاحات ٥١ مليون جنيه .

واتبعت نفس الطريقة فى تقدير الأجور المدفوعة فى صناعة تشييد المبانى ويقدر عدد المشتغلين فى هذه الصناعة بحوالى ١١٣ر٠٠٠ عامل ومتوسط الأجر الاسبوعى ١٧٠ قرش .

واحتسبت الأجور فبلغت جملتها ـــ ر٨ مليون جنيه .

الأجور والمرتبات المدفوعة للمشتغلين بالتجارة :

اتخذ أساساً لهذا التقدير نتائج البحث الذى أعده الدكتور أحمد حسين والدكتور محمد البدرى لتقدير الأجور المدفوعة فى التجارة .

أعد ذلك البحث بمناسبة إعداد مشروع الحد الأدنى للأجور . واستخدم السجل الخاص بالمتاجر لعام ١٩٤٧ فى أخذ العينة اللازمة . واتخذت الاحتياطات اللازمة لضمان الحصول على عينات موزعة على جميع بلدان القطر وعلى أحياء مختلفة من كل من هذه البلدان وكانت العينة تمثل $\frac{1}{10}$ من عدد المتاجر . ويرجع صغر العينة إلى قلة عدد الباحثين الذين أمكن تخصيصهم لجمع البيانات وقصر الوقت الذى أمكن تخصيصه للباحثين . ورغم صغر العينة فقد اعتبرها الباحثون عينة ممثلة إذ روعيت الدقة التامة فى أخذها وأعطيت نصيبها اللازم من الوقت والعناية .

وفيما يلى جدول يبين فئات الأجور الشهرية وعدد العمال فى فئة :

فئات الأجور الشهرية بالقرش		عدد العمال	رجال	أولاد	أحداث
أقل من	١٠٠	٦	٣	—	٣
١٠٠ وأقل من	٢٠٠	٣٤	١٥	٨	١١
٣٠٠ »	٥٠٠	١١٠	٩١	١٤	٥
٥٠٠ »	٧٠٠	١٥٧	١٥٤	٢	—
٧٠٠ »	٩٠٠	٧٢	٧٠	٢	—
٩٠٠ »	١٠٠٠	٣٩	٣٨	١	
١١٠٠ »	١٣٠٠	٣٧	٣٧	—	
١٣٠٠ »	١٥٠٠	٣٨	٣٨		
١٥٠٠ »	٢٥٠٠	٧٧	٧٧		
٢٥٠٠ »	٣٥٠٠	٦٢	٦٢		
٣٥٠٠ »	٤٥٠٠	٢٦	٢٦		
٤٥٠٠ فأكثر		٢٢	٢٢		
المجموع		٦٨٠	٦٣٣	٢٨	١٩

ومن الجدول المتقدم يتبين أن المتوسط الشهرى لأجور العمال هو ١٣٦٠ر٢ قرشاً
والمتوسط الشهرى لأجور الأولاد هو « ٢٦٨ر٤ «
« « « الأحداث هو « ١٩١ر١ «
والمتوسط الشهرى لجميع ذوى الأجور الشهرية هو « ١١٣٩ر٧ «

ودلت نتائج البحث أيضاً على أن عدد العمال الذين يتقاضون أجور شهرية يمثلون ٦٠ ٪ من مجموع عدد العمال . وأن عدد العمال الذين يتقاضون أجوراً يومية يمثلون ٣٤ ٪ وقدر متوسط الأجر السنوى للفئة الأخيرة بعد حساب متوسط عدد أيام العمل فى الأسبوع . ويبين الجدول التالى توزيع العمال بحسب عدد أيام العمل فى الأسبوع :

أيام العمل فى الأسبوع	العدد الكلى	العمال		
		رجال	أولاد	أحداث
٢	٣	٣		
٣	١١	١١		
٤	٢١	٢١		
٥	١٩	١٧	١	١
٦	٨٥٦	٧٤٥	٦١	٥٠
٧	٣٨٩	٣١٢	٣٣	٤٤
المجموع	١٢٩٩	١١٠٩	٩٥	٩٥

ومن هذا الجدول تجد أن متوسط عدد أيام العمل فى الأسبوع هو ٦ر٢ يوم ولما كان متوسط الأجر اليومى ٢٠ر٨ قرش فيكون الأجر السنوى لهذه الفئة من العمال هو ٧٢ جنيه للعامل .

ومما تقدم أيضاً يكون متوسط الأجر السنوى لجميع المشتغلين بالتجارة هو ١٠٦ر٤ جنيها للفرد ومجموع الأجور المدفوعة فى التجارة ٦٦ مليون جنيه تقريبا .

المرتبات الأخرى :

إذا فرضنا أن متوسط أجر العامل المشتغل بالنقل والمواصلات مساو لأجر العامل فى التجارة نجد أن مجموع الأجور المدفوعة فى النقل والمواصلات ٢٤ مليون جنيه .

وإذا فرضنا أيضا أن متوسط الأجر للمشتغل بالادارة العامة والخدمات الاجتماعية مساو لأجر المشتغل بالتجارة تكون الأجور المدفوعة لجميع المشتغلين بالادارة العامة والخدمات الإجتماعية حوالى ٥٥ مليون جنيه .

ولتقدير قيمة الأجور المدفوعة للمشتغلين بالخدمات الشخصية ومختلف الصناعات الأخرى التى لم تذكر فيما تقدم اتخذنا أساسا لذلك متوسط الأجر السنوى للفرد فى جميع الصناعات السابقة ماعدا الزراعة . وقد وجد أن ذلك المتوسط يبلغ حوالى ٩٠ جنيها فى السنة وعلى هذا الأساس تقدر الأجور المدفوعة للمشتغلين بالخدمات الشخصية ٢٥ مليون جنيه بعد استبعاد النساء اللاتى يقمن بالواجبات المنزلية غير بيوت الزراع . وعددهن ٢ر٤٦٣ر٠٠٠ حسب تعداد ١٩٤٧ ، أما الصناعات غير المنتجة وغير الواضحة ويبلغ عدد المشتغلين بها حسب تعداد ١٩٤٧ هو ١ر٥٧٠ر٠٠٠ فقد قدرت مجموع الأجور المدفوعة فيها على أساس متوسط الأجر الفردى فى جميع الصناعات بما فيها الزراعة . وقد أدخلت الزراعة هنا نظراً لضآلة الأجور المدفوعة فى الصناعات غير المنتجة حتى يكون متوسط الأجر أكثر تمثيلا لهذه الفئة .

وعلى ذلك الأساس تكون الأجور المدفوعة فى الصناعات غير المنتجة وغير الواضحة ٦٠ مليون جنيه .

وفيما يلى بيان بالأجور والمرتبات المدفوعة للمشتغلين بالصناعات المختلفة فى عام ١٩٥٠ وكذلك عدد المشتغلين بها حسب تعداد ١٩٤٧ (وقد روعيت الزيادة فى عدد المشتغلين بالصناعات المختلفة بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ على أساس متوسط الزيادة بين ٣٧ و ١٩٤٧ .

الصناعة	عدد المشتغلين	مجموع الأجور (مليون جنيه)
	١٠٠٠	
الزراعة والصيد والقنص	٤ر٢٤٠	٥٠
الصناعة واستغلال المناجم والمحاجر	٧٢٢	٥٠
البناء والتشييد	١١٣	٧
التجارة	٦٢٠	٦٠
النقل والمواصلات	٢٠٣	٣٠
الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية	٥١٥	٦٢
الخدمات الشخصية	٣٩٣	٢٥
صناعات غير منتجة وغير واضحة	١ر٥٧٠	٦٠
مجموع المشتغلين بالصناعات المختلفة	٨ر٣٧٨	٣٦٠
لاعمل لهم	٢ر٢٢٧	
النساء اللاتى يقمن بالواجبات المنزلية فى منازل الزراع	٣ر٣١٠	
فى غير منازل الزراع	٢ر٤٦٣	
	١٦ر٣٧٨	

يستبعد عند تقدير الأجور المدفوعة للمشتغلين بالمهن الحرة الذين يبلغ إيرادهم السنوى ٠ — ١٠٠٠ جنيه للفرد وعددهم حوالى ٣٠ر٠٠٠ وعمل لهم تقدير مستقل على أساس أن ما يتقاضونه من أعمالهم يعتبر ربحا لا أجراً ، وأضيفت أرباحهم على هذا الأساس إلى مجموع الأرباح كما استبعد أيضا من المشتغلين بالتجارة الأفراد الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وعددهم ١١٠ر٠٠٠ لنفس الاعتبار أيضا .

وذلك يكون مجموع الأجور والمرتبات المدفوعة لجميع المشتغلين فى جميع الصناعات لعام ١٩٥٠ هو ٣٢٥ مليون جنيه .

الأرباح التجارية والصناعية

المقصود بالأرباح هنا ، الأرباح الصافية بعد خصم المصروفات المختلفة حسب تعريف مصلحة الضرائب ، وأدرجت الأرباح قبل خصم ضرائب الدخل المختلفة .

صادف تقدير الأرباح التجارية والصناعية صعوبات جمة نظراً لقصور البيانات الإحصائية الموجودة . فلا يوجد للآن فى مصلحة الضرائب سجلات لها[١] منتظمة تبين الضرائب المربوطة على الممولين ولا المحصل منهم فى السنين المختلفة ولا المبالغ المتبقية عليهم . وكل ما هناك هو سجل يكتب فيه المبالغ التى يدفعها الممولون جملة واحدة .

ولا شك أن هذا النقص الكبير يقف عقبة كأداء فى سبيل تقدير الأرباح التجارية والصناعية تقديراً صحيحاً . إلا أن الاهتمام الذى لمسته من رجال مصلحة الضرائب فى معالجة هذا النقص يبعث الأمل فى تحسين تنظيم جمع البيانات الإحصائية مما يقلل من الصعاب فى المستقبل . فقد بدأت الإدارة العامة للضريبة على الإيراد العام فى تنظيم البيانات الإحصائية بشكل مهذب يساعد على استخلاص واستخراج الكثير من النتائج كما بدأ إدخال نظام الإحصاء الآلى الأمر الذى سيساعد كثيراً على سرعة ترتيب البيانات وتبويبها لتكون فى متناول الباحثين فضلا عن فائدتها المحققة لإظهار الحالة الحقيقية للممولين أنفسهم من حيث الضرائب المربوطة والمبالغ المستحقة عليهم والمبالغ التى دفعوها عن الضرائب المختلفة وعن السنوات الضريبية المختلفة .

وفيما يلى ما أمكن الحصول عليه من البيانات الإحصائية [٢].

١) الخاضعون للمظاهر الخارجية وإيرادهم السنوى من ٥٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ويبلغ عددهم ٥٠٫٠٠٠ ممول وتوزيعهم كالآتى : —

(١) بدأت مصلحة الضرائب منذ خمس سنوات فى إعداد سجلات منظمة عن حركة الضرائب من ربط وتحصيل الخ إلا أنه بكل أسف لم يستمر العمل بهذه السجلات وأغفلت إغفالا تاماً دون الاستعاضة عنها بنظام آخر وكان من الأصح إدخال النظام الجديد قبل إلغاء هذه السجلات الأمر الذى لم تراعيه المصلحة .

(٢) أتقدم بالشكر الجليل للادارة العامة للضريبة على الايراد العام للمعاونة الصادقة التى قدمت لى فى هذه الناحية .

	جنيه
موظفون من الدرجة الثالثة فما فوق	٥٥٠٠
أصحاب المعاشات	١٠٠٠
موظفون غير حكوميين وأصحاب المعاشات غير الحكوميين	١٣٫٠٠٠
ملاك الأراضى الزراعية	٦٠٠٠
مهن غير تجارية	٢٠٠٠
أصحاب العقارات .	٥٠٠٠
فئة «ب» الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	١٢٫٣٠٠
الممولون الذين يقدمون باستئجار الأراضى وإعادة تأجيرها	٥٢٠٠
المجموع	٤٩٨٠٠

٢) الخاضعون للمظاهر الخارجية وإيرادهم من ١ — ٥٠٠ جنيه فى السنة ويبلغ عددهم حوالى ١١٠٫٠٠٠ منهم ٨٠٫٠٠٠ فى فئة ج من الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية و ٣٠٫٠٠٠ أصحاب المهن الحرة .

ومما تقدم يمكن تقدير مجموع الأرباح والاستشارات والفوائد على الوجه الآتى التالى:

مليون جنيه	
٤٠	أرباح الخاضعين للمظاهر الخارجية ٥٠٠ جنيه — ١٠٠٠ جنيه
٣٣	« « « « ١ « — ٥٠٠ «
٣٠	« « لضريبة القيم المنقولة على أساس المحصل من الضريبة بين شهر مارس ١٩٥٠ وفبراير سنة ١٩٥١
٥٠	الأرباح التجارية والصناعية على أساس المحصل عام ١٩٥٠ .
٣٧	الأعباء العائلية على أساس ١٢٥ جنيه عن كل حالة (٢٩٤,٠٠٠ حالة)
٢٠	الأرباح المعفاة من الضريبة (عدد الحالات المعفاة ١٩٦,٠٠٠ حالة) على أساس ١٠٠ جنيه عن كل حالة .
٢٠	حالات التهريب ١٠ ٪ من مجموع الأرباح .
٢٣٠	مجموع الأرباح التجارية والصناعية وأرباح المهن الحرة
١٠٠	أرباح الاستثمار الزراعى [١].
٣٣٠	مجموع الأرباح والفوائد .

(١) قدر ذلك بعد طرح مجموع الأجور الزراعية لعام ١٩٥٠ وقدرها ٥٠ مليون جنيه =

الإيجارات الزراعية :

استمدت البيانات الإحصائية الخاصة بالإيجارات الزراعية من إحصاءات وزارة الزراعة التى تنشرها تباعاً فى مجلتها الشهرية .

ويبين الجدول التالى القيمة الإيجارية للفدان فى المديريات المختلفة ومجموع الإيجارات الزراعية وساحة الأرض المؤجرة وذلك عن ١٩٤٩/١٩٥٠ و١٩٥٠؛١٩٥١ .

المديرية	١٩٥٠ — ١٩٥١			١٩٤٩ — ١٩٥٠		
	المساحة المؤجرة	متوسط إيجار الفدان	مجموع القيمة الايجارية	المساحة المؤجرة	متوسط إيجار الفدان	مجموع القيمة الايجارية
		جنيه	١٠٠٠ ج		جنيه	١٠٠٠ ج
البحيرة	٤٣٧ر٧٠٥	٢٠ر٠٣٣	٨ر٧٨٨	٤٣٢ر٩٥٤	١٦ر٧٢٢	٧ر٢٤٠
الغربية	٣١٤ر٧٨٢	٢٩ر٢٥٢	١٠ر٦٧١	٣٨٤ر٥٤٣	٢٢ر٤٥٥	٨ر٦٣٥
الفؤادية	٢١٦ر٢٠٨	٢٤ر٠٠٠	٥ر١٨٩	٢٧٥ر٣٧٥	١٧ر٥٥٩	٤ر٨٣٥
الدقهلية	٢٩٨ر٣٩٦	٢٩ر٨٤٧	٨ر٩٠٦	٣٣٩ر٠٠٧	٢٢ر٥٥٧	٧ر٦٤٦
الشرقية	٤١٣ر٨٠١	٢١ر٩١٦	٩ر٠٦٩	٤٢٧ر٤٥٣	١٧ر٧٧٤	٧ر٥٩٧
المنوفية	١٣١ر٩٧٣	٢٩ر٢٦٧	٣ر٨٦٢	١٣٢ر٠١٠	٢٦ر١٠٣	٣ر٤٤٥
القليوبية	١١١ر٣٤٤	٣٤ر١٤٥	٣ر٨٠٢	١١٢ر٧٤٣	٢٦ر١٢٠	٢ر٩٤٥
الجيزة	١٠٤ر٩١١	٢٨ر٣٥٩	٢ر٩٧٥	٠٩٩ر٦٣٢	٢٦ر٠٤٦	٢ر٥٩٥
بنى سويف	١٩٧ر٧١٢	٢٥ر٥٦٠	٥ر٠٥٤	١٥٦ر٣٦٢	٢٠ر٥٦٠	٣ر٢١٥
الفيوم	٢٠٨ر٦٦٧	١٤ر٣١١	٢ر٩٨٦	٢٣٣ر٣٩٢	١٠ر٠٩٣	٢ر٣٥٦
المنيا	٢٨٥ر٤٠٢	٣٠ر٨٤٤	٨ر٨٠٣	٢٦٧ر٩٠٩	٢٥ر١٢٦	٦ر٧٣١
أسيوط	٢٢٢ر٣٨٣	٢٩ر٨٠٠	٦ر٦٢٧	٢٦٣ر٨٣٤	٢٤ر٤٧٠	٦ر٤٥٦
جرجا	١٨٧ر٣٤٢	٣٢ر٢٠٠	٥ر٨٧٩	١٨٦ر٥٥٠	٢٣ر٩٠٣	٤ر٤٥٩
قنا	٢٣٩ر٥٧٦	٢١ر٢٩٠	٣ر٦٤١	٢٢٥ر١٥٥	١٥ر٧٣٦	٣ر٥٤٣
أسوان	٠٧١ر٩٣٨	١٣ر٢٣٠	٠ر٩٥٢	٠٥١ر٩١١	١٢ر٣١٦	٠ر٦٣٩
المجموع	٣؛٤٩٢؛١٤٠	٢٤ر٩٦٦	٨٧؛١٨٤	٣؛٥٨٨ر٨٣٠	٢٠ر١٥٩	٧٢؛٣٣٧

= الايجارات الزراعية وقدرت بحوالى ١٣٠ مليون جنيه من قيمة المنتجات الزراعية والصناعية الصافية وقدرها ٢٨٠ مليون جنيه . أما أرباح المشتغلين بالانتاج الحيوانى فهى داخلة ضمن الأرباح التجارية المختلفة .

ويمكننا أن نستخلص من هذا الجدول متوسط إيجار الفدان لعام ١٩٥٠ ميلادية وهو يبلغ فى هذه الحالة ٢١٫٣٦٠ جنيه تقريباً .

ولما كانت الأراضى الزراعية تبلغ ٥٫٩٧٤٫٠٠٠ فدانا فتكون مجموع القيمة الإيجارية للأراضى المؤجرة والتى يستغلها أصحابها ١٣٠ مليون جنيه تقريبا .

إيجارات الأملاك المبنية :

قدرت إيجارات الأملاك المبنية على أساس المحصل بموجب عوائد الأملاك المبنية عن عام ١٩٥٠ ، وتبلغ فئة الضريبة عن مدينة القاهرة هى ١٢٪ من القيمة الإيجارية و١٠٪ من باقى جهات القطر من الجهات التى تخضع لعوائد المال .

وعلى هذا الأساس نجد أن إيجارات المبانى فى ١٩٥٠ تبلغ ٢٠ مليون جنيه . ولما كانت الأغلبية العظمى للمساكن لاتخضع لعوائد المبانى فقد قدرت القيمة الإيجارية لهذه المبانى على أساس عدد السكان فى الجهات الغير خاضعة للعوائد وهى فى الغالب أهل القرى . وقدرت القيمة الإيجارية لهذه المساكن بحوالى ٢٠ مليون جنيه .

تقدير قيمة الانتاج الزراعى لعام ٤٩ — ٥٠

الانتاج الزراعى :

أضيفت قيمة الانتاج الزراعى الصافى بعد طرح جميع المصروفات الزراعية من قيمة الانتاج ويوضح الجدول التالى قيمة الانتاج الزراعى الاجمالى لمختلف المحاصيل لزراعية ، أما الأسعار المستخدمة فهى أسعار بيع المحاصيل فى الحقل .

المحصول	جملة المحصول	سعر الوحدة	القيمة الاجمالية
	١٠٠٠ قنطار	مليم جنيه	١٠٠٠ جنيه
القطن	٨٫٧٠٠قنطار	٢٤٫١٨٠	٢١٥٫٠٠٠
سكارتو			٤٫٠٠٠

المحصول	جملة المحصول	سعر الوحدة	القيمة الاجمالية
	١٠٠٠ قنطار	مليم جنيه	١٠٠٠ جنيه
حطب			٢ر٢٠٠
القمح	٦٫٧٨٥ أردب	٣ر١٠٠	٢١ر٠٠٠
تبن			٥ر٣٠٠
الشعير	٧٥٨ »	١ر٦٤٠	١ر٢٤٢
تبن			٣٠٨
الفول	١ر٢٧٧ »	٤ر٢٢٠	٥ر٣٨٧
تبن			٧٧٥
الحلبة	١٨٢ »	٥ر٦٠٠	١ر١٢٠
تبن			١٠٦
العدس	٣٢٠ »	٥ر٤٣٠	١ر٧٣٤
تبن			٥١٠
الأذرة الشامى	٩ر٣٣٠ »	٢ر٣٠٠	٢١ر٤٥٦
حطب			٢ر٣٠٠
الأذرة الرفيعة	٣ر٠٤٠ »	٢ر٥٠	٦ر٢٣١
حطب			٦٧٠ر
الأرز	١٫٣١٤ ضريبة	١٤ر٦٠٠	١٩ر١٨٨
قش			٤٠٠
الحمص	٧٣ أردب	٧ر٥٠٠	٥٤٥
الترمس	٤٩ »	٣ر٨٣٠	١٨٦
الفول السودانى	٢٤٢ »	٣ر٣٠٠	٨٠٠
السمسم	٧٧ »	٧ر٩٠٠	٦٠٦
البصل	٤ر٣٠ قنطار	٨٩٠ر	٣ر٩٠٠
قصب السكر	٥٦٫٢٩٠ »	١٩٥	٥ر٣٠٠
البرسيم			٦٤ر٠٠٠
الخضروات			٩ر٠٠٠
الفواكه			٨ر٠٠٠
النخيل			٩ر٠٠٠
محاصيل أخرى			٢٠٠
القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى			٤١٣ر٠٠٠

عند تقدير الدخل القومى بطريقة الفائض يجب استبعاد جميع المصروفات التى تكبدها المنتجون أثناء قيامهم بعملية الإنتاج . وفى الزراعة يضاف إلى الناتج الأهلى قيمة الانتاج الصافى للمحصولات الزراعية . ويمكن تقدير ذلك بخصم المصروفات الزراعية المختلفة كثمن البذور والسماد والعلف . . من قيمة المحصول الاجمالية .

وفيما يلى بيان بالمصروفات الزراعية المختلفة لعام ١٩٥٠

	مليون جنيه
العلف للماشية	٥١ (١)
التقاوى	١٥ (٢)
الأسمدة الكيماوية	١٢
التالف من المحاصيل	١٠ (٣)
مصاريف أخرى	٤٠ (٤)
مجموع المصاريف الزراعية	١٢٨

الفائض الصناعى

قدر الفائض الصناعى على أساس استبعاد جميع المصروفات الصناعية من القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى وأهم هذه المصروفات هى ثمن الوقود والمواد الأولية المستعملة فى الصناعة والاستهلاكات والمصروفات الصناعية والإدارية التى اقتضت الصناعة إنفاقها فى مراحل الانتاج المختلفة .

(١) أضيف جميع قيمة السعر + ٨٠ ٪ من قيمة البرسيم .
(٢) احتسبت حاجة كل محصول من التقاوى .
(٣) على أساس ٤ ٪ من قيمة المحاصيل مجلة مصر المعاصرة ٢٦١/٢٦٢ .
(٤) نفس المجلة تكاليف الرى والآلات الزراعية . .

وفيما يلى بيان بنتائج إحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٤٨ :

	مليون جنيه	مليون جنيه
قيمة الانتاج الصناعى الاجمالى		٢٠٩
قيمة المواد الأولية	١٣٥	
قيمة الوقود والكهرباء	٦ر٦	
قيمة الاستهلاكات	٣ر٤	
مصروفات أخرى	١٠ر٥	
جملة المصروفات		١٥٥ر٥
الانتاج الصناعى بعد استبعاد المصروفات		٥٣ر٥

	مليون جنيه
الأجور المدفوعة	٢٤ر—
إيجار المبانى	١
الفائض الصناعى	٧٨ر٥

ولم يشمل إحصاء الانتاج الصناعى جميع الصناعات وبالرجوع إلى إحصاء الأجور وساعات العمل فى ١٩٥٠ نجد أن :

عدد العمال ٣٩٥ر٠٠٠ عدد المؤسسات ١٣٣ر٦١٩

عدد المصانع التى ليس بها عمال ٤٥ر٩١٧

فاذا فرض أن هذه المؤسسات الصغيرة لا يحمل بكل منها إلا صاحب العمل فقط فيكون عدد المشتغلين بالصناعة حوالى ٤٤٠ر٠٠٠ .

وعلى ذلك يبلغ عدد المشتغلين بالصناعة الذين لم يشملهم إحصاء الانتاج الصناعى ٧٣٠٠٠ وبالرجوع إلى إحصاء الانتاج الصناعى نجد أن متوسط أجر المشتغل بالصناعة ٦٥ر١٠٠ جنيه فى العام وإذا فرضنا أن فائض العامل الصناعى فى هذه الفئة يكون مساوياً لأجره يكون الفائض الصناعى لهذه الفئة حوالى ٥ مليون جنيه

وبذلك يكون الفائض الصناعى لعام ١٩٤٧ هو ٨٤ مليون جنيه تقريباً .

ولما كانت نتائج إحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٠ لم تظهر بعد لذلك اقتضى الأمر تعديل رقم الانتاج الصناعى لعام ١٩٤٧ للوصول إلى قيمة الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٠ ، وقد استخدم فى ذلك عاملان :

الأول : زيادة الانتاج الصناعى لبعض الصناعات بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠

والثانى : ارتفاع الأسعار بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ .

وقدرت الزيادة فى الانتاج الصناعى على أساس الزيادة لصناعتين كبيرتين وهما النسيج وإنتاج المواد الغذائية (يبلغ عدد العمال فى الصناعة الأولى ١٤٤٫٦٠٠ ، وفى الثانية ٨٢٫٠٠٠) .

وقد تبين أن إنتاج المنسوجات قد زاد بنسبة ١٠٪ بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ . وإنتاج المواد الغذائية زاد بنسبة ٨٪ فى المدة نفسها وبذلك يكون متوسط الزيادة ٩٪ تقريباً .

أما الزيادة فى أسعار المواد الصناعية بين ١٩٤٧ و ١٩٥٠ فبلغت حوالى ١٣٪ وباضافة أثر هذين العاملين فى تعديل رقم الفائض الصناعى لعام ١٩٤٧ نجد أن الفائض الصناعى فى سنة ١٩٥٠ يبلغ ١٠٥ مليون جنيه .

الفائض التجارى :

وقدر ذلك باضافة الأجور المدفوعة فى التجارة إلى الأرباح التجارية .

٦٦ + ٨٨ = ١٤٤ مليون جنيه .

قدرت الأرباح التجارية على النحو التالى :

	مليون جنيه
الأرباح التجارية والصناعية على أساس المحصل فى عام ١٩٥٠	٥٠
الأعباء العائلية للخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية (عدد الحالات ٥٦٫٠٠٠)	١٢
الأرباح المعفاة من الضريبة	٢٠

	مليون جنيه
أرباح القيم المنقولة	٣٠
حالات التهرب من الضريبة على أساس ١٠٪ من مجموع الأرباح	٢٠
المجموع	١٣٢
يطرح من ذلك الأرباح الصناعية قدرت بطرح مجموع الأجور الصناعية والايجارات من الفائض الصناعى	٥٤
مجموع الأرباح التجارية	٨٨
الأجور التجارية	٦٦
الفائض التجارى	١٤٤

وباضافة قيمة خدمات النقل (قيمة الأجور فقط) نجد أن الفائض التجارى وخدمات النقل والمواصلات تبلغ حوالى ١٥٠ مليون جنيه تقريبا .

الادارة العامة والخدمات الاجتماعية :

أضيفت قيمة الأجور إلى أرباح الخاضعين للمظاهر الخارجية وعددهم ٣٨,٠٠٠ وإيرادهم من ٥٠٠ — ١٠٠٠ جنيه فى السنة و٣٠,٠٠٠ إيرادهم من ١ — ٥٠٠ جنيه فى السنة كما أضيف أيضا ما يقابل الأعباء العائلية والأرباح المعفاة من الضرائب وحالات التهريب .

وبلغت قيمة خدمات المشتغلين بالادارة العامة والخدمات الاجتماعية على هذا الأساس ١١٥ مليون جنيه .

الخدمات الأخرى :

وهى خدمات المشتغلين بالحرف التى لم تذكر ضمن ما سبق . وقدرت قيمة هذه الخدمات على أساس الأجور المدفوعة لهذه الفئة .

هذا وقد استبعد من مجموع الأجور ما يأخذه ذوى الأرباح وكانوا قد احتسبت لهم الأجور على أساس متوسط أجر قدره ١٠٦ جنيه فى السنة — وهؤلاء يبلغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ .

انفاق الدخل الأهلى :

المواد الغذائيـة الانتاج الحيوانى : قدرت وزارة الزراعة قيمة الانتـاج الحيوانى لعام ٥٠,٤٩ بمبلغ ٩٤ مليون جنيه وفيما يلى توزيع ذلك :

المواشى المذبوحة	٥٣	مليون جنيه
الألبان ومنتجاتها	٣٠	» »
الدواجن ومنتجاتها	١١	» »
	٩٤	

ولتقدير مجموع ما يدفعه المستهلكون أضيف ٣٠٪ لتمثل أرباح تجار التجزئة والنفقات المختلفة من نقل . وعلى هذا الأساس قدر ما ينفق فى هذه الناحية بمبلغ ١٢٢ مليون جنيه .

الحبوب : عند تقدير المستهلك من الحبوب أضيف المستورد منها على الناتج المحلى بعد استبعاد ما احتجز من المحصول للبذر ، وكذلك التالف بسبب التخزين ، المصدر إلى الخارج ، واستخدمت الأسـعار الرسمية لتقدير قيمة ما ينفق فى هذه الناحية .

الخبز : حولت مقادير القمح إلى دقيق بنسبة ٨١ من الأول إلى ١٠٠ من الثانى ، ولما كانت هناك أسعار رسمية لخبز القمح فقد أمكن بسهولة تقدير قيمة المستهلك . أما فى حالة الأذرة فالمعروف أن معظمها يستهلكه الفلاحين فى القرى وقل أن يجد الانسان خبز الذرة يباع فى الأسواق . كما أنه ليس هناك أسعار رسمية له . ولتقدير قيمة المستهلك منه أضيف ٢٥٪ لتمثل مصروفات الطحين والخبز وكذلك أرباح المطاحن والمخابز .

الفواكه والخضروات : أضيف ٥٠٪ من قيمة الناتج من الفواكه والخضروات للوصول إلى رقم الاستهلاك .

السكر — أمكن الحصول على مقدار المستهلك من السكر من إحصاءات وزارة التموين .

وفيما يلى بيان بما ينفق على مختلف أبواب الانفاق فى ١٩٥٠ :

المواد الغذائية	مليون جنيه	
الألبان ومنتجاتها	٣٩	
اللحوم ومنتجات الدواجن	٨٣	
السكر	١٥	
الشاى	١٣	
الفواكه والخضروات	٢٧	
الأرز	١٥	
الخبز من القمح	٤٨	
دقيق الأذرة	٢٧	
+ ٢٥ ٪	٥	
المستورد من المواد الغذائية	٢٠	(١)
الدخان والسجاير	٤٠	
المشروبات الروحية	٨	(٢)
مواد غذائية	٦٠	
الملابس والأحذية الناتجة محليا	٣٦	(٣)
« « المستوردة من الخارج	٦٤	(٤)
ذهب وأحجار كريمة مستوردة	١٥	
إيجار المساكن	٣٥	
أبواب الانفاق الشخصية الأخرى	١٠٠	
مصروفات الحكومة على السلع والخدمات	١٧٨	
	٨٢٨	

(١) أضيفت الرسوم الجركية ثم أضيف ٦٠ ٪ إلى قيمة السلع المستوردة وذلك للوصول إلى أسعار الاستهلاك (تقديرات مصلحة الاحصاء) (٢) قدرت أسعار الاستهلاك على أساس الأسعار السائدة فى السوق . (٣) أخذت قيمة منتجات الغزل والنسج وتهيئة المنسوجات حسب إحصاء الانتاج الصناعى لعام ٤٨ وأضيف ٦٠ ٪ (٤) احتسبت قيمة المستورد من الملابس والأحذية ثم أضيفت الرسوم الجركية كما أضيف أيضاً ٦٠ ٪